الدعوة إلى التضامن الدولي في مجابهة الانقلابات

بعد الحروب العالمية الأولى والثانية تمّ الإعلان عن تأسيس الأمم المتحدة، بالإضافة إلى نظام سياسي عالمي جديد. وقد عشنا مدة 72 عامًا مع هذا النظام الذي أُنشئ بدعوى تأمين السلام العالمي، وعلى الرغم من أننا لم نعش حروبًا عالمية لكن بالمقابل لم يتم إرساء السلام العالمي المزعوم والعدالة، ولم يتم منع الخسائر في الأرواح والممتلكات، ولم يتم إيقاف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بل استمر الإرهاب، واستمرت الحروب الأهلية، وكذلك الحروب بين الدول وتزايدت الصرعات بلا هوادة.

وخلال هذه الفترة ارتفع عدد الانقلابات العسكرية. وبحسب الأمم المتحدة فإن الانقلابات قد وقعت في أكثر من 91 دولة عضو من الدول الأعضاء الـ 193.

وقد لجأ القائمون على الانقلابات إلى ذريعة أن حكومات هذه الدول ليست لديها القدرة على قيادة بلدانها، وتلقت الدعم الخارجي لذلك، كما تم استخدام هذه الانقلابات لصالح أدوات استعمارية متسترة خلفها.

وفيما مرت به تركيا من أحداث في 15 تموز/يوليو عام 2016، من محاولة الانقلاب غير الشرعي من حيث قد تسببت هذه المحاولة الفاشلة في استشهاد 250 ، (FETÖ) قبل منظمة فتح الله غولن الإرهابية مواطن تركي وإصابة 2193 مدني بجروح.

وهذه المحاولة الانقلابية الفاشلة تبرهن وتثبت الكارثة التي أنتجها وأنشأها النظام السياسي العالمي الموجود حالًا.

في 15 تموز/ (FETÖ)ويعد مجابهة محاولة الانقلاب غير الشرعي لمنظمة فتح الله غولن الإرهابية يوليو بتركيا انتصارًا للمقاومة التي أبدتها الأمة بأكملها متمثلة بأفراد الشعب مجتمعة، من أوساط أكاديمية، وأحزاب سياسية، ومجتمع مدني، وإعلام، والبرلمان، كما أننا نقيّم هذا الانتصار بأنه هو الاستجابة الأكثر معنى، والأكثر أهمية لآلية الحرب التي تعمل بواسطة الانقلابات، كما أننا نعتبر أن هذا الانتصار هو ولادة عصر جديد في كيفية مجابهة الانقلابات ومنعها.

إن مجابهة الانقلاب في 15 تموز/يوليو هو أبلغ رد وأنسب جواب في مجابهة آلية الانقلاب العالمية، وأننا نعتقد أنه من الواجب الرد بهذه الطريقة على جميع الهياكل التي تزعزع الديمقراطية والشرعية، وهذا يعني بشكل خاص المنظمات التي تم تطويرها من أجل حياة أفضل للإنسانية، كما أننا نقبل بأنه يتوجب حماية الشعب وديمقراطية اختياراته وشرعيته من الانقلابين والمتعاونين معهم، ومن الحرب والفوضى والانقلاب.

كما أننا نوثق العقوبات الاقتصادية، والأنشطة الإرهابية، والانقلابات العسكرية، والتدخل في شؤون الحكومات الشرعية، ومهاجمتها في البلدان الأخرى، كما نوثق الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

نحن ندين ونشجب بشدة عدم فعالية النظام السياسي العالمي وعدم كفاية القانون الدولي فيما يخص موضوع دسيسة الانقلابات.

وفي 15 تموز/يوليو من عام 2016 في تركيا، تم تطوير نمط النضال من أجل التغلب على الانقلابات والانتصار عليها. ومن الآن لن يكون من السهل على الانقلابيين، ولا على الإرهابين، ولا على المستعمرين في أي دولة كانت أن يختاروا ضحاياهم من حكومات شرعية وديمقراطية ومجتمع مدني بسهولة ما كان عليه الوضع قبل 15 تموز.

والمطلب الرئيسي هو إعادة هيكلة النظام السياسي العالمي، والذي يعتبر أساس الانقلابات. فإن الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لديهم القوة الاستثنائية لإدارة العالم، والتحكم به بشكل شرعي وفق أهوائهم. والنظام العالمي يتصرف وفقًا لمصالح هذه الدول الخمس، ويجري التعامل مع هذه الانقلابات بما يتوافق مع هذه المصالح على أنها انقلابات شرعية.

إن الفوضى والاستقطاب الذي نعيشه في العالم سببه تطور السياسات الرجعية والتفاعلية بين الدول الكبرى، كما أصبحت المنافسة هي العامل الوحيد المحدد بدلاً من التعاون من أجل القانون والسلام. وفي هذا السياق نرى أن الدول لا تتردد في دعم الانقلابات التي تخدم مصالحها.

إن الانتقال من السياسات الرجعية والاستراتيجيات التفاعلية إلى الاستراتيجيات التي تولد الحقوق والعدالة شرط ضروري من أجل مستقبل عالم يسود فيه السلام.

ومع الدعوة التي وضعناها على أساس النتائج والمقترحات المقدمة للبشرية جمعاء، والتي تم تطويرها في قمة كاراتيبي من قبل أعضاء مختصين في العلوم والسياسة، والإعلام من 26 دولة من الشرق والغرب، ومن الشمال والجنوب، فإننا ندعو الأمم إلى الوعي، والعمل معًا ضد تفشي وباء الانقلابات بأشكالها المتنوعة في كل أنحاء العالم.

من أجل تأسيس نظام عالمي عادل وإنساني

1. في مقابل الدعوة الواردة من الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إن النظام الهرمي والتدريجي الذي تم تأسيسه عالميًا يسعى للبحث عن مهام جديدة للبشرية.
2. يبلغ مجموع سكان الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 8% من مجموع سكان العالم. إن الدول الخمس هذه يتم افتراضها على أنها أكثر تطورًا، وتميزًا، وديمقراطيةً من باقي دول العالم الـ188، والتي تمثل 92% من سكان العالم. وبالإضافة لذلك يتم اعتبار الدول الخمسة هي المحدد الأساسي للنظام السياسي والاجتماعي العالمي. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة المشاكل العالمية القائمة، وإلى أن تصل هذه الآثار إلى أبعاد أكثر تدميرًا.
3. إن العالم الغربي هو نموذج بدأ في القرن العشرين، حيث إنه مزج بين التغيرات السياسية والاجتماعية، والنتائج التي حققتها الثورة الصناعية، في عصر النهضة وتنوير الإنسانية، ولكن مع ذلك، فإن الغرب قد تخلف عن النقطة التاريخية والأخلاقية لإعطاء حق الحياة للحضارة والمدنية العالمية.
4. من غير الممكن الإبقاء على نظام سياسي عالمي ذو هيكل رث امتد لـ 72 عامًا، من دون أن تنجح فيه الحلول المعلن عنها والموقّع عليها. وينبغي تجديد هياكل جميع المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة من خلال نهج النقد الذاتي.
5. يجب أن يتم التوصل إلى تعريف عالمي جديد للعولمة بما يناسب تحقيق المنفعة للبشرية، ويجب إنشاء آليات إنسانية عاجلة من أجل تشغيل هذا النظام بشكله الصحيح.

6. يجب أن يعود النظام العالمي إلى النقطة التاريخية، والأخلاقية التي تعطي حق الحياة لجميع الحضارات التي يعتبروها أصحابها أنها حق مكمّل لهم.

7. ينبغي أن تكون السياسة العالمية والنظام القانوني الدولي قادرًا على تقديم المواطنة العالمية لجميع الناس، كأنهم أصحاب هوية عليا سواسية، ويجب الابتعاد عن الآليات البيروقراطية التي تدعو إلى التمييز والتفريق.

8. إن التدخل في البلاد التي تتمتع بالديمقراطية ليس من الواقع، كما أنه ليس من الأخلاق. وينبغي التخلي عن هذه التدخلات لأنها تسبب كوارث إنسانية كبيرة.

9. ينبغي منع إضفاء الطابع السياسي على المناطق التي تتزايد فيها الخلافات الدينية، والعرقية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن الضروري إيقاف استراتيجيات حشد القوة وتحويلها من خلال تقديم الدعم العسكري والمالي والاجتماعي لأحد أطراف النزاع التاريخي.

10. المحاورون الرسميون مثل المجلس العسكري، واللجان وغيره من الذين يتولون القضايا الرسمية للمنظمات التي تقوم بمراقبة الشبكات الإجرامية الدولية، يتوجب على تلك الدول أن تتخلى عن هذه الشبكات الإجرامية، وعدم السماح بمشاركتها في عمليات صناعة السياسة الجديدة بما في ذلك الصراعات الإقليمية.

من أجل نظام عالمي لا يسمح بالانقلابات

1. البلاد التي جرى فيها انقلاب أو محاولة انقلاب يكون سببها الجماعات الإرهابية والقيادات العسكرية المتمردة، وأصبحت هذه المنظمات والجماعات تزداد خطورة يومًا بعد يوم بسبب تأمين مزايا لها، وموارد مالية كذلك. ومن هذه المنظمات منظمة فتح الله غولن الإرهابية التي قامت بمحاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في 15 تموز.

2. وفي جميع أنحاء العالم هناك من أمثال منظمة فتح الله غولن الإرهابية، وقد حققت تنقلات دولية من خلال أنشطتها غير القانونية أو تلك التي تبدو كأنها بمظهر قانوني.

3. من أجل الإنسانية جمعاء وحمايتها من الإرهاب ومحاولات الانقلاب يجب معاقبة الشركات والمؤسسات والأعضاء التي لها نشاط خطر أو مشتركة في نشاط خطر وعلى جميع المستويات. ويجب أن تتم هذه المعاقبة وفق نظم قانونية وديمقراطية.

4. يجب إنهاء استخدام الانقلابيين والإرهابيين، بإعطائهم وظائف مستعمرين مستترين لاستغلال البلدان النامية أو المتخلفة.

5. من أجل إيقاف زعزعة استقرار البلدان النامية وجعلها مفتوحة للتدخل، يتوجب التخلي عن دعم المنظمات الإرهابية، وتزويدها بالموارد التقنية والمالية والسياسية التي لا تستطيع الحصول عليها من أصولها الجغرافية.

6. ومن أجل حل جميع المشاكل الإنسانية العالمية، كالانقلابات ينبغي مساءلة الأمم المتحدة المعاد تشكيلها.

7. في البلدان التي سوف يحدد فيها انتخاب الحكومة والبرلمان الشرعيين، يمنع فرز الاستفتاءات والأصوات التي ستجريها فصائل الانقلابات العسكرية ضد حكومة وبرلمان شرعي. كما يتوجب استبعاد جميع حقوق هذا الاستفتاء من شروط القانون الدولي.

من أجل عدم المرور بتجربة انقلاب آخر

1. ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي إلى التدخل في الحكومات الشرعية لبلدانها من خلال العقوبات الاقتصادية ودعم الفصائل الإرهابية، والأساليب العسكرية على أنه جريمة ضد الإنسانية.

2. في أي مرحلة كانت، يجب منع تداول الوثائق المكتوبة والمرئية التي تبين أن الانقلاب هو شرعي وأن فعاليته مشروعة سواء داخل البلاد أو في تحريك الرأي العام العالمي.

3. هناك بعض الدول التي تصف فعاليات الانقلاب على أنها لجوء وحماية حق، وتسمح لها بمبادرات الدعاية لتشكيل رأي عام، والسماح للانقلاب بالاستمرار في الدول التي تعرضت لمحاولة الانقلاب، وهذا يعني أنهم شركاء فعليين في الانقلاب. وبالنسبة لهذه الدول يتوجب فتح طريق لقضايا دولية للإدانة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

4. خلال المرحلة التجريبية من منظمي المشاريع الانقلابية، يتوجب على جميع البلدان أن تنفذ على وجه السرعة والاستعجال قرارات السلطات القضائية في البلاد التي تعرضت لمحاولة الانقلاب من خلال: السيطرة على المؤسسات، أو القبض على أفراد الانقلاب، أو إصدار قرارات قضائية خاصة بذلك. ويجب أن تتضمن المؤسسات والمنظمات الدولية هذه القواعد والتدابير في تشريعاتها بغض النظر عن مصالحها الشرعية.

5. بغض النظر عن السبب، مهما يكن، يجب منع الهيئات والمنظمات الدولية والعالمية، التي تحمل وظيفة بيروقراطية أو سياسية من الاتصال بالمنظمات التي لها اتصال بالانقلاب أو بفصائله.

6. ينبغي اعتبار وظيفة توعية المواطنين تحت مسؤولية حماية حقوق الإنسان، كما ينبغي إدراج التوعية في مجابهة الانقلاب، ومفرداته في المناهج، وفي مرحلة التعليم المدرسي وما قبلها.

7. ينبغي اعتبار النهج والتقاليد السياسية القانونية والتي تؤدي إلى شرعية الانقلاب بوصفه "قوة تأسيسية" أمر غير قانوني.

8. يجب أن تتعهد جميع الدول الديمقراطية بالعلاج غير المشروط، والمجاني للأشخاص الذين تعرضوا للصدمات البدنية والروحية والعقلية نتيجة محاولات الانقلاب.

9. فيما بعد الحرب العالمية الثانية، استولى كثير من الانقلابيين على السلطة من خلال الانقلابات العسكرية، وينبغي على المجتمع الدولي أن ينشئ على وجه السرعة متحفًا يجسد حياتهم وأفعالهم وظلمهم ومذابحهم وأضرارهم بحق بلادهم وبحق الإنسانية جمعاء.

10. إنشاء قاعدة بيانات دولية صالحة لجميع أنواع المعلومات المتعلقة بالانقلابات التي حدثت في العالم، وينبغي فتح قاعدة البيانات المنشأة لكي يتم تبادلها بين المنظمات القضائية، ووسائل الإعلام، وصانعي السياسات، والمراكز الفكرية الدولية، والدوائر الأكاديمية.

11. ويجب محاكمة فصائل محاولة الانقلاب، والانقلابيين في محكمة الجنايات الدولية، سواء كانت هذه العناصر حية أو ميتة.

من أجل القيمة المشتركة للمقاومة الديمقراطية في 15 تموز

1. إن محاولة الانقلاب والاحتلال الذي قامت به جماعة فتح الله غولن الإرهابية في 15تموز/ يوليو في تركيا، تمت من قبل منظمة تم الاتفاق معها من الباطن، وقامت بالتدخل في الهيكل الدستوري، وكيان الدولة، والبرلمان والحكومة الشرعية، لذلك تعتبر جريمة دولية يجب أن تُدان.

2. قد استشهد في محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت في 15 تموز/يوليو 250 مجاهد، وجُرح 2193 من الأبطال المدنيين، ومع هذا ينبغي النظر إلى عناصر الانقلاب تحت بند القانون وتتم حمايتهم ومحاكمتهم وفق ذلك.

3. إن عمليات المقاومة الديمقراطية التي منعت حدوث الانقلاب في 15 تموز/يوليو، والظروف والحالة الاجتماعية والنفسية، يجب أن يتم تقييمها من قبل المؤسسات الديموقراطية، وتتحول إلى قيمة مشتركة للديمقراطيات العالمية.

4. إن منظمة فتح الله غولن الإرهابية هي من قامت بمحاولة الانقلاب الفاشل في 15 تموز/ يوليو، وعليه يتوجب أن يعترف المجتمع الدولي بأنها تمثل تهديدًا قريبًا وفوريًا لجميع دول العالم التي تتواجد فيها.

5. إن ما حدث في مجابهة محاولة الانقلاب التي قامت بها جماعة فتح الله غولن الإرهابية اعتبارًا من 15 تموز/يوليو أُنشيء في تركيا ما يشبه "نشوة الديمقراطية"، وبفضل ذلك، تكوّن الوعي الجماعي، وتبلور العمل المشترك لأجل حماية هذه الديمقراطية.

"كما أنه يجب إعلان 15 تموز/يوليو هو يوم "حماية الديمقراطية العالمية.

مع احترامنا للرأي العام العالمي
اللجنة المنظمة لقمة كارتيبي